

مكتبة جامعة الزيتونة
الطرابلس

ان يكون الاكل ولا يتخلل منه فصل ولا يأخذ بالشفعة من لا يتعد على الثمن من احد
بدون دفع الثمن اذ ان المشتري لا يزال الا بالثمن ولا يزال الا بالثمن فان حضر هذا وصلى لم يرد
في قوله ان خير الثمن حذرا فلم يلزم المشتري ذلك كما لو اراد اخير من حال فان بدلا عوضا
عن الثمن لم يلزم منه فثوبه لا يمانعها ومنه فالحق عليها واذا اخذ بالشفعة لم يرد المشتري
الشفعة في بعض الثمن فان كان موجودا سلمه وان اخذ في الحال فعاد احد في رابعه حذرا
التصحيح لوم او يوسن فقدر ما يركب الحاكم فان كان اكثر فلا وهذا قول مالك وقال الشريفة
واصحاب السلف في بعض الثمن لا يتعد الا ثلثا فان اخذ اكثر منه فله ان يبيع عليه وهذا وجهه
واصحابه لا يأخذ بالشفعة ولا يقضي الا في ما حذر الثمن من الشفيع يأخذ الشفيع من
المشتري فلا يتعد ذلك الا ما حذر عوضه كعقوب المبيع وانما انما يتعد المبيع بعوضه فلا
يتفضل احدا بالعوض كالمبيع واما الشفيع في البيع والشراء في الشفيع ثلثه ويكون اخذ
بغير اختيار المشتري يدل على ثبوته فلا يبيع من اعتبره في العهدة فاذا جازاه منه فاحصر الثمن
فيها ولا يبيع الحاكم الا بغير اذنه الى المشتري وهكذا الوهبة الشفيع بعد الاخذ والاول ان
المشتري الشفيع مع غير الحاكم لانه شرط الاخذ ولانه يرد على ابيع الوصول اليه في ذلك الشفيع
من اخذت الشفيع منه كما لو اذنت الشفيع ولي الاخذ بالشفعة لا يتعد على الحاكم فلا يبيع
في الاخذ بما على الحاكم بغير عهدة من البيع وكذا في البيع ولا يرد ذلك على الحاكم بغير اذنه
المشتري لانه قد يتعد على ابيات ما يدعيه وقد يصح عليه حضور الحاكم بعد وعهدة ذلك
فلا يقضي الى المشتري ولانه لو وقف الامر على الحاكم لم يكن الاخذ الا بعد احضار الثمن لئلا يفيض الى هذا
الضرر وان اذنت الشفيع خيرا للمشتري من البيع ومن ارضى مع العهدة بالثمن كما يبيع اذ
انفس المشتري فصل ولا يخل الاخذ بالشفعة وان مقلد الشفيع قال لا يخل في
اسم على ابر سعيد وقد سأل عن الجبل في الجبل الشفيع فقال لا يخل في الجبل في ذلك الا
في الجبل حتى يسلم ويهدا والبرايوب والوجهية وانما في شيبه والوجهية والجوراني وقال
ابن عمر بن محمد انه قد عهده وقال ابراهيم الشافعي في المالك حذرت الله كما حذرت
لو كانوا بائنا من الاستعمال وجمعه كان اسهل على من يخله ان يغير رايه السبيل لا يخل بالشفعة

٢ بئو الطون

يقف
سبعينها ما